الانتخابات التشريعية في سريلانكا
أغسطس ٢٠٢٠

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة :

شهدت سريلانكا التي تُعرف باسم "أرض الشعب المبتسم" انتخابات تشريعية استثنائية يوم ٥ اغسطس ٢٠٢٠، بعد ان تم تأجيلها مرتين بسبب كوفيد – ١٩، وقد شهد الخبراء والمهتمون بالشأن السياسي أن عملية الاقتراع مرت بدون ما يعكر صفوها باستثناء بعض الخروقات البسيطة والوقفات الاحتجاجية والانتقادات الموجهة من جانب صفوف المعارضة، وقد جاءت النتيجة النهائية كما توقعها المراقبون لصالح الحزب الحاكم حزب "الجبهة الشعبية السريلانكية" (بودوجانا بيرامونا) بقيادة رئيس البلاد "جوتابايا راجاباكسا" وشقيقه "ماهيندا راجاباكسا "الذي عُين في ديسمبر ٢١٠٩ رئيسا لحكومة تصريف الأعمال، وبعد إنتهاء الانتخابات أعلن الرئيس أن موعد انعقاد الفصل التشريعي الجديد للبرلمان الجديد في ٢٠ من أغسطس ٢٠٢٠.

ولعل من اللافت أن الانتخابات هذه المرة جاءت وسط ظروف استثنائية بسبب تفشي فيروس كوفيد – ١٩، ويُحسب لسريلانكا أنها كانت من أولى دول العالم وأول دولة في جنوب آسيا تجري انتخابات وسط الوباء العالمي، وكانت سلطات البلاد مضطرة لتأجيل الانتخابات مرتين للحصول على تأكيد من السلطات الصحية بإمكانية إجراء الإنتخابات، وكان قد حُدد لها سابقا يومى ٢٥ من أبريل الماضى و٢٠ من يونيو الماضى إلا أنها أقيمت أخر الأمر يوم ٥ أغسطس ٢٠٢٠.

وقد كان هناك تخوف من الحكومة ألا تشهد مشاركة من الناخبين، إلا أنها شهدت الانتخابات إقبالا كبيراً علي عكس التوقعات، حيث بلغت نسبة المشاركة ٧١ % ، وبلغ عدد مراكز الاقتراع ١٢٩٨٥ في جميع أنحاء البلاد ،ولاسيما انها إتخذت كافة الإجراءات الإحترازية أثناء العملية الانتخابية .

وأظهرت النتائج النهائية فوز حزب جبهة الشعب السريلانكي، بزعامة رئيس الوزراء "ماهيندا راجاباكسا" بعدد ١٤٥ مقعدا في البرلمان الذي يتألف من ٢٢٥ عضواً، وبنسبة ٥٩% أي أنه افتقر لخمسة مقاعد فقط لكي يحقق الأغلبية التي تمكنه من إجراء تعديلات دستورية، إلا أن الحزب نتيجة تحالفاته مع أحزاب أخرى، حيث حصل علي دعم مقعدين من "الحزب الديمقراطي الشعبي لإيلام"، ومقعد واحد من حزب "أيس ايل ايف بي"، ومقعد واحد من "حزب تاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال"، لضمان امتلاك الحزب لأغلبية الثلثين تقريباً في البرلمان وبالتالي تمرير القوانين، وإدخال الإصلاحات المقترحة وتنفيذ السياسات المعلنة، ومن ثم امتلاك الرئيس لصلاحيات أوسع في إدارة البلاد.

أجواء ما قبل عملية الاقتراع

شهدت فترة ما قبل إجراء الإنتخابات حالة من الجدل خاصة مع تعرض سريلانكا والعالم لوباء كوفيد -١٩ ، ومخاوف انتشار المرض حال إجراء عملية الإقتراع، وهو ما دفع السلطات لتأجيلها مرتين لحين استقرار الأوضاع وتهيئة الأجواء وإتخاذ الإجراءات الإحترازية اللازمة لاجراءها في ظروف أمنة، كما نظّمت سريلانكا عملية "محاكاة" لاختبار التدابير المفروضة لتجنب إنتشار فيروس كورونا المستجد خلال الإنتخابات البرلمانية، ورفعت الجزيرة التي يقطنها ٢١ مليون نسمة تدابير الإغلاق تدريجياً، مع استمرار فرض حظر التجوال الليلي، وتم تجربة التدابير الصحيّة الجديدة التي سيتم تطبيقها في مكاتب الاقتراع وعمليات الفرز، في ٤ من إجمالي ٢٢ دائرة انتخابية، وفق ما صرّح رئيس مفوضية الانتخابات "ماهيندا ديشابريا" الذى أكد علي سعادته لرؤية جميع المتطوعين وهم يطبقون كافة الإجراءات الإحترازية بشكل جيد.

من ناحية أخرى كانت البلاد تشهد حالة أخرى من الجدل السياسي ما بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حيث رفضت المحكمة العليا قبل اجراء الانتخابات، عرائض مقدمة من أحزاب المعارضة ونشطاء حقوقيين ومدنيين لإبطال قرار الرئيس بحل البرلمان، بسبب انتهاء الفصل التشريعي أثناء أزمة كوفيد - ١٩ ورؤية فقهاء قانونيين أن وضع سريلانكا السياسي غير دستورى، بعد تجاوز الفترة القانونية -

ثلاثة شهور- للعمل دون برلمان، ثم لجوء الرئيس لحل البرلمان بعد توليه الرئاسة فى نوفمبر الماضى قبل ستة شهور من انتهاء فترته الأولي ورغم أنه من سلطته الدعـوة لانعقاد البرلمان بعدما حله إلا أنه رفض فعل ذلك بعدما عرقل تفشى الفيروس إجـراء الانتخابات.

وطبقاً للدستور السريلانكي، يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، بالإقتـراع العام المباشر، وهو مسئول أمام البرلمان، الذي يمكنه عزله بتصويت عقابي للثلثيـن، بموافقة المحكمة العليا السريلانكية، ورئيس الجمهورية هو قائد القوات المسـلـحـة الأعلى ويعين الوزير الأول، من الحزب الفائز في البرلمان.

ويشار إلى أن جوتابايا راجاباكسا الذي انتُخب رئيسا للبلاد في نوفمبر ٢٠١٩، قام بحل البرلمان في شهر مارس ٢٠٢٠ ودعا إلى إجراء إنتخابات مبكرة، وقال أثـنـاء الحملة الإنتخابية أن الفوز سيعزز من عزمه لتطوير اقتصاد البلاد الذي تعرض لضربة قوية خلال جائحة فيروس كوفيد- ١٩.

أما علي صعيد جاهزية الأحزاب السياسية لخوض غمار الإنتخابات فقد شهدت حالة حشد كبيرة من جانب معظمها، وبخاصة المعارض الرئيسي "ساجيث بريماداسا" زعيم حزب "حزب الجبهة الشعبية المتحدة" الذى سبق وأن خسر أمام الرئيس الـحـالـي جوتابايا راجاباكسا في انتخابات الرئاسة السريلانكية العام الماضى.

وحزب "حزب الجبهة الشعبية المتحدة" هو تحالف سياسي يتزعمه زعيم المعارضة وتم تشكيل التحالف بموافقة لجنة العمل التابعة للحزب الوطني المـتـحـد لـخـوض الإنتخابات البرلمانية السريلانكية لعام ٢٠٢٠، وفي ١١ فبراير ٢٠٢٠، أعلنت لجنـة الإنتخابات في سريلانكا أنها قبلت الحزب كحزب سياسي معترف به، بعد ان تـعـرض الحزب المعارض الرئيسي في البلاد الحزب الوطني المتحد UNP للانقسامات وذهـب معظم مرشحيه الذين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة في السابق لخوض المنافسـة إمـا منفردين ومستقلين، أو تحت راية حزب الجبهة الشعبية المتحدة بقيـادة الـمـرشـح الرئاسي السابق ساجيث بريماداسا.

هذا فضلاً عن المعارض الماركسي "جاناتا فيموكثي بيراموناً" (JPV) الـذى كـان

أداؤه أفضل أيضاً من الحزب الوطني المتحد في الانتخابات السابقة، وفي المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها التاميل، يقبع حزب التاميل الرئيسي في منطقة واحدة في جافنا، وحزب إيلام حليف راجاباكسا بالتحالف الوطني التاميل (TNA) في منطقة أخرى من مقاطعة جافنا.

وبصفة عامة تتشكل خارطة الأحزاب السريلانكية من مختلف الطيف السياسي القومي والديني والليبرالي والماركسي ... ومنها حزب شعب إيلام الديمقراطي (EPDP)، مؤتمر أهلا إيلانكاي تاميل (AITC)، تاميل ماكال فيدوثالي بوليكال (TMVP)، حزب الحرية السريلانكي ، التحالف الوطني الإسلامي (MNA)، تاميل مكال ثيسيا كوتاني (TMTK)، مؤتمر سيلان مكال (ACMC)، المؤتمر الوطني (NC)، مؤتمر مسلمي سريلانكا (SLMC)، الحزب الوطني المتحد (UNP) وحزب قوة الشعب (OPPP)،الحزب الوطني المتحد بقيادة رئيس الوزراء السابق رانيل ويكريمسينجه، سريلانكا بودوجانا بيرامونا، سماجي جانا بالاوجايا، جاثيكا جانا بالاوجايا، حزب الشعب الديمقراطي، تاميل مكال فيدوثالي بوليكال، مؤتمر سيلان مكال، مجلس الشيوخ الوطني.

يُذكرأن سريلانكا تنتهج النظام السياسي الجمهوري الرئاسي متعدد الأحزاب، رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية تقتسمها الحكومة والبرلمان. السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. منذ الاستقلال، تميز المشهد السياسي السريلانكي بسيطرة حزبين على الحكومات المتعاقبة: حزب الحرية السريلانكي، ذو التوجه الاشتراكي، والحزب الوطني الموحد المحافظ. الحياة السياسية كانت دائما، تحت تأثير الاستقطابات والتجاذبات العرقية والدينية، والتي بلغت أوجها خلال فترة الحرب الأهلية التي تواجهت فيها السلطة المركزية مع إنفصاليي نمور التاميل، خلال الفترة بين أعوام ١٩٨٣ -٢٠٠٩.

ومن المفارقات أيضاً أن سريلانكا كانت حتي فترة قريبة أول دولة في العالم تحكمها أم وابنتها في آن واحد، وكان ذلك عندما فازت تشاندريكا، الإبنة، بانتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٤، وقررت على الفور تعيين والدتها في منصب رئيسة الحكومة، والمثير

في الأمر هو أنهما لم يصلا إلي السلطة إلا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تماماً، والأكثر إثارة هو أن سولومون، والد تشاندريكا وزوج سيريمافو، كان قد شغل هو الآخر منصب رئيس وزراء بلاده منذ سنة ١٩٥٦ إلي أن اغتيل في سنة ١٩٥٩

يتكون البرلمان السريلانكي من غرفة وحيدة ب ٢٢٥ عضوا، ينتخبون لست سنوات، ١٩٦ من الأعضاء يتم انتخابهم من دوائر انتخابية ذات مقعد وحيد، بينما يُنتخب الأعضاء الـ ٢٩ المتبقون بنظام اللائحة والقائمة النسبية، و لرئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان، بعد مرور أول سنة من الولاية التشريعية.

سير العملية الإنتخابية

أعلنت مفوضية الانتخابات فى سريلانكا يوم الأربعاء ٥ أغسطس ٢٠٢٠ عن بدء عملية الإقتراع، وفتحت اللجان أبوابها الساعة السابعة صباحاُ، لاستقبال أكثر من ١٦,٢ مليون ناخب سريلانكي ممن له حق التصويت للإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات التي تُنظم بعد أربعة أشهر من موعدها الأساسي بسبب وباء كوفيد-١٩. وتجدر الإشارة إلى أنه بما أن سريلانكا تتبع نظام التمثيل النسبي الانتخابي، فمن بين ٢٢٥ مقعداً في البرلمان بتم تخصيص ٢٩ مقعداً من خلال القوائم الوطنية و ١٩٨ مقعداً من خلال حق الانتخاب الشامل للبالغين.

ورغم تهديد فيروس كوفيد – ١٩، تشكلت الصفوف أمام مراكز الاقتراع وفُرضت تدابير صحية لتفادي انتقال العدوى، حيث تم فرض ارتداء الكمامات وإلزام الناخبين بإحضار أقلامهم الخاصة، كما شارك حوالي ١٠٠٠٠ عامل صحي ، وعدد ٦٩٠٠٠ من أفراد الشرطة وما يقارب الـ ٣٠٠،٠٠٠ مسئولاً حكومياً في مهام الإنتخابات، وأجريت عملية الاقتراع إلى حد كبير في أجواء سلمية باستثناء حالات قليلة من حوادث العنف وانتهاك القوانين الانتخابية التي لا تُفسد مجمل العملية، وانتهى التصويت بدون تسجيل حوادث كبيرة، وبنسبة مشاركة بلغت ٧١%، حسبما أعلن رئيس المفوضية الانتخابية، ماهيندا ديشابريا، وبنسبة مشاركة أقل للناخبين عن الانتخابات البرلمانية السابقة التي جرت في ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة ٧٧%.

وقد تنافس في الماراثون الإنتخابي ٧٨٩٨ مرشحاً على ٢٢٥ مقعداً، بتكلفة

"عالية" وصلت الي ١٠ مليارات روبية سريلانكية وبما يوازى٥٤ مليون دولار، بدلاً من التكلفة المعتادة والتي تقدر بنحو ستة مليارات روبية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النفقات الإضافية بسبب وباء كورونا.

وحسب مسئولي الانتخابات والتقديرات الأولية وصلت نسبة الإقبال إلى أقل من ٤٠%، بعد خمس ساعات فقط من بدء التصويت، طبقا لما ذكره المتحدث باسم مفوضية الانتخابات، وفي الظروف الطبيعية، يصل الإقبال في هذا التوقيت إلى حوالي ٥٠ %، وسارت عملية الاقتراع بانتظام وبطء بسبب إرشادات صحية صارمة، مثل إجراءات التعقيم والتباعد الاجتماعي وإرتداء الكمامات بشكل ملزم.

وبعد انتهاء الاقتراع تم إرسال صناديق الإقتراع إلى مركز الفرز، وسُمح لممثلي الأحزاب السياسية بمراقبة مراكز العد والإحصاء، وبحسب التقارير الإعلامية الأولية، وبعد بدء فرز الأصوات، قال مؤسس الحزب الحاكم والمنظم الوطني باسل راجاباكسا إن حزبه مستعد لتشكيل حكومة جديدة.

نتائج الانتخابات

تم اجراء عملية الإقتراع بسلام وفق تقارير الخبراء والمتابعين ودون حدوث أية أحداث عنف كبيرة أو أعمال من شأنها إعاقة حسن سير العملية الإنتخابية، وقد اعلن رئيس مفوضية الانتخابات نتائج الانتخابات التشريعية بفوز متوقع لحزب سريلانكا بودوجانا بيرامونا "الحزب الشعبي لسيرلانكا SLPPبفوز ساحق في الانتخابات البرلمانية بقيادة رئيس الوزراء ماهيندا راجاباكسا الذى حصل على نسبة ٥٩,٠٩ % من الأصوات وبواقع ١٤٥ مقعدا من مقاعد البرلمان الـ ٢٢٥ بما يعني حصوله على أغلبية مريحة في البرلمان مما يتوقع معه أن يحصل الرئيس على أغلبية الثلثين عبر حصوله علي دعم وتحالف مقعدين من "الحزب الديمقراطي الشعبي لإيلام" ومقعد واحد من "حزب ايس ايل ايف بي" ومقعد واحد من "تاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال"، ومن ثم يضمن الحزب أغلبية الثلثين تقريباً في البرلمان وبالتالي تمرير القوانين، وإدخال الإصلاحات المقترحة وتنفيذ السياسات المعلنة، مما يعني أنه سيكون قادراً على استعادة سلطات الرئيس من خلال تعديل دستور ٢٠١٥ الذى ألغي سلطات الرئيس من خلال تعديل الدستور.

وجاء في المرتبة الثانية الحزب الشعبي لسيرلانكا تحالف "سماغي جانا بالاويغايا "، التي يُنظر اليه باعتباره صوت المعارضة الرئيسي في البلاد على ٢٤ % من الأصوات، وفاز بـ ٥٤ مقعدا من مقاعد البرلمان.

وحصل حزب التاميل الرئيسي "التحالف الوطني التاميل" على ١٠ مقاعد، وحصل حزب "جاثيكا جانا بالاويغايا" بقيادة جاناثا ويمكتي بيرامونا على ثلاثة مقاعد، بينما تراجعت نتائج أقدم حزب في سريلانكا "الحزب الوطني الموحد" الذي قاد حكومة الوحدة الوطنية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ ، حيث مني بنكسة كبيرة ولم يستطع سوى الفوز بمقعد واحد فقط في البرلمان من خلال القوائم الوطنية بينما أظهرت النتائج الرسمية أن الماركسي "جاناتا فيموكثي بيرامونا" (JPV) كان أداؤه أفضل أيضًا من الحزب الوطني المتحد.

فيما حصل حزب أقلية التاميل المعروف باسم "إيتاك" ومقره في شمال سريلانكا على ١٠ مقاعد ،وفي المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها التاميل، فاز حزب التاميل الرئيسي في منطقة واحدة في جافنا، بينما فاز حزب إيلام حليف راجاباكسا حليف راجاباكسا بالتحالف الوطني التاميل (TNA) في منطقة أخرى من مقاطعة جافنا.

وبمجرد انتهاء الإنتخابات التشريعية، وبعد الإعلان عن نتائج الإنتخابات، سارع "ماهيندا راجاباكسا" إلي تقديم الشكر لشعب سريلانكا على وضع الثقة فيه، وفي الرئيس "جوتابايا راجاباكسا" وفي حزبه، وقال راجاباكسا عقب إعلان النتائج "لقد جدد الشعب مرة أخرى ثقته بنا. سنحقق طموحاته وسنقدر دائما الثقة التي وضعها بنا".

وأكد أن سريلانكا لن تقف خائبة الأمل خلال فترة ولايته، مؤكداً أن الأولوية لسياسة الحكومة القادمة التي سيقودها "الحزب الشعبي السريلانكي" ومنهاج حكمه ستتشكل في التالي:

- تحقيق الأمن القومي .
- العمل علي انتهاج سياسة خارجية ودية وغير منحازة .
- تشكيل إدارة خالية من الفساد .
- دستور جديد يلبي رغبات الشعب.
- مواطنون منتجون وموارد بشرية نشطة .

- العمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية المتمحورة حول المواطنين.
- العمل علي تحقيق مجتمع قائم على التكنولوجيا الحديثة .
- تنمية الموارد المادية للبلاد ، والعمل علي تحقيق الإدارة البيئية المستدامة.
- العمل علي تكوين مجتمع منضبط وملتزم بالقانون وقائم على القيم لتنفيذ هذه السياسات لا سيما لوضع دستور جديد .

من ناحية أخرى توالت ردود الأفعال الإقليمية وبخاصة من الهند التي سارع رئيس وزرائها " ناريندرا مودي" بتهنئة نظيره السريلانكي ومغرداً علي موقع تويتر "سنعمل معا لتعزيز جميع مجالات التعاون الثنائي والإرتقاء بعلاقاتنا الخاصة إلى آفاق جديدة" ما يعني إستمرار العلاقات السياسية المتميزة مع العملاق الأسيوى الكبير، كما هنأت السفارة الأمريكية في كولومبو الحكومة على إجراء الانتخابات بطريقة سلمية، ما يعني أن الإنتخابات مرت دونما تعرضها لما يعكر حسن سير عمليات الإقتراع.